http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1515) السنة السادسة - السبت (24) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

طائر الحرية العربية.. من سجون السلطة إلى أقفاص الفكر!

شاكر النابلسي

التقت الناصرية مع حزب البعث في ربطها الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية. وكان عبد الناصر قد أعلن في «الميثاق» ١٩٦٢، أن الحرية السياسية هي الديمقراطية، وأن الحرية الاجتماعية هي الاشتراكية. وهو بهذا التقى من جديد مع أفكار حزب البعث، ومفهومه في هذا الشأن.

وفي العهد الناصري، كانت الحرية السياسية والحرية الفكرية تطبيقياً مقموعة قمعاً كبيراً. وكان من مظاهر هذا القمع إلغاء عبد الناصر للأحزاب ومصادرتها، واشتراطه إلغاء الأحزاب مع أي دولة عربية تريد قيام وحدة سياسية مع مصر. فقد كانت أبرز شروط عبد الناصر لقيام الوحدة السورية – المصرية إلغاء الأحزاب وحلها وإغلاق صحفها، وعلى رأسها حزب البعث الذي انصاع لرغبة عبد الناصر، وحلّ نفسه من أجل الوحدة، وفي سبيلها، وألغى من التاريخ السياسي العربي والشامي فترة مهمة، امتدت أكثر من عشرين عاماً، إلى ذلك الحين.

القمع باسم الحرية

وكان كل هذا القمع، أشد من القمع الذي كان سائداً في العهد الملكي السابق. وقد امتد هذا القمع إلى الدول التي تأثرت بالحكم الناصري، ومنها سوريا (١٩٥٨–٦١) حيث توصف هذه الفترة من قبل المفكر السياسي السوري جورج جبّور، والمستشار السياسي السابق للرئيس حافظ الأسد، بأنها الفترة التي «تم فيها اعتناق مفهوم الحرية الفردية الغربي الليبرالي، وعدم تطبيقها، واشتداد ساعد السلطة التنفيذية في كسر القوانين. وأصبحت الحرية في عهد الوحدة لتلك الكوادر الوسيطة التي تؤيد زعامة الوحدة، أو في الأقل لا تعارضها» (الفكر السياسي المعاصر في سوريا، ص ٢٨٩، ٢٩٤).

الحرية للسلطة فقط

وقال جورج جبّور عن هذه الحرية، بأنها كانت «حرية السلطة» في حين رأى آخرون بأنها «الحرية الموجهة في إطار السلطة». وقد أثار قمع السلطة الشديد للحريات، وتكريس جهودها للجهاز الأمني السياسي، حفيظة المفكرين والمثقفين من أعداء الناصرية ومحبيها على السواء. ووصف أحد محبي الناصرية السابقين – أي قبل هزيمة ١٩٦٧ – وهو المفكر السياسي السوري ياسين الحافظ، أجهزة عبد الناصر القامعة للحريات بقوله:

«أصبحت هذه الأجهزة الأمنية تدور في حلقة جهنمية، من الانحلال الأخلاقي المنعتق من كل رادع، والقسوة الحيوانية الغارقة في كل ما يُشبه الشذوذ السادي. وموقفها من الثوريين والتقدميين، يتميز بشراسة وحماقة، لا حد لها» (« حول بعض قضايا الثورية العربية»، ص ٨٧).

مرجعيات فكر الحرية العربية

إن وجهات نظر الفكر العربي في مسألة الحرية التي استعرضناها سابقاً، لم تأت من فراغ، ولم تكن بدون مرجعيات فكرية، وأصول تاريخية، وجذور إنسانية، سواء من الشرق أو من الغرب، خاصة في وقت كهذا العصر، كانت فيه معظم نوافذ الفكر الإنساني مفتوحة على بعضها بعضاً. وكان التواصل والتلاقح الثقافي قائماً بحدود معينة، إلا أن هذه الحدود بدأت تزول شيئاً فشيئاً مع زيادة عدد المثقفين الذين درسوا في الغرب، ومع انتشار تعلّم اللغات في هذا العصر أكثر من أي عصر آخر، ومع بدء عمل شبكات الانترنت التي أخذت تنتشر أكثر فأكثر في العالم العربي في نهايات القرن الماضي، وبدايات هذا القرن. فقد كان عدد المستفيدين من شبكات الانترنيت في نهايات هذا القرن ضعيفاً في العالم العربي، مقارنة بعدد المستفيدين من هذه الخدمة في إسرائيل مثلاً. ففي عام ١٩٩٨ بلغت نسبة المستفيدين من هذه الشبكة في الشرق الأوسط نصف مليون، بينما كان عددهم في أمريكا وكندا ٦٤ مليوناً، وفي أوروبا ٢٠ مليوناً، وفي شرق آسيا ١٤ مليوناً. وبلغ عدد المستفيدين في عام ١٩٩٨ من هذه الشبكة في إسرائيل ٢٠٠ ألف مستفيد، في حين كان عدد المستفيدين من هذه الشبكة في العالم العربي على هذا النحو: ٨٨ ألفاً في الإمارات العربية، ٦١ ألفاً في مصر، ٤٦ ألفاً في السعودية، ٤٣ ألفاً في لبنان، ٤٢ ألفاً في الكويت، ٢١ ألفاً في الأردن، ٢٠ ألفاً في عُمان. في حين بلغ عدد المستفيدين في أمريكا ٥٦ مليوناً (ولنلاحظ أن عدد سكان أمريكا يقارب عدد سكان العالم العربي) وفي اليابان أكثر من ثمانية ملايين، وفي بريطانيا ستة ملايين، وأكثر من مليون في تايوان، ونصف مليون في الصين. وهذه الأرقام لها مؤشرات ودلالات حضارية كثيرة، سلباً أو إيجاباً.

(أنظر: Middle East Studies Association Bulletin، Vol ٣٣، No. ١، ١٩٩٩، P٢٧). وهذه الأعداد ازدادت الآن زيادات كبيرة في معظم البلاد العربية، نتيجة لعوامل عدة.

مرجعيتان للحرية عربية وغربية

كان لمشكلة الحرية في الفكر العربي مرجعيتان:

الأولى، ضعيفة ومحدودة، وهي المرجعية العربية. ولم تكن ذات تأثير كبير على الفكر العربي في هذا العصر لقدمها أولاً، ولعدم تجديدها في العصور اللاحقة ثانياً. ولأنها أخيراً استقت جُلّ فكرها من الفكر الديني المحدود، مع بعض التأثيرات من الفكر الإغريقي، وانحصرت بالدرجة الأولى في دائرة فكرية ضيقة هي دائرة فكر الخوارج ثم المعتزلة، ذلك الفكر الذي كان من أكثر تيارات الفكر العربي السلفي عناية واعتناءً بمشكلة الحرية.

والمرجعية الثانية، مرجعية غربية، وهي المرجعية الأساسية والغزيرة، وخاصة ما أنتجَ منها في القرن الثامن عشر (قرن الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية) والقرن التاسع عشر (قرن الثورة الصناعية) والقرن العشرين (قرن الثورة التكنولوجية، وثورة المعلومات)، والتي استقى منها الفكر العربي في هذا العصر معظم أفكاره ومفاهيمه عن الحرية واشكالياتها.

المرجعية العربية الدينية

في قراءاتنا لمعظم ما كُتب عن إشكالية الحرية في الفكر العربي المعاصر من قبل المفكرين الإسلاميين السلفيين (سيد قطب، ومحمد الغزالي، ومحمد متولي الشعراوي وغيرهم) والإسلاميين الليبراليين (خالد محمد خالد، ومحمد عمارة، ورضوان السيد، وأحمد الدجاني وغيرهم) كان هذا الفكر قد استُقي مباشرة من مصدري التشريع: القرآن والسُنّة. إلا أننا لاحظنا أيضاً، أن هناك ليّاً قسرياً للنصوص الإسلامية لتوجيهها وجهة عصرية. ولا بأس في ذلك، إذا كان القصد منه تطبيق الحرية بكل معانيها، وليس القصد منه مجيء فئة ما إلى الحكم، واعتلاء الكراسي، والقبض على المراسي، من خلال لَيّ عنق بعض النصوص الإسلامية. وهو ما لاحظناه – مثالاً لا حصراً – لدى مفكر إسلامي ليبرالي كأحمد الفنجري الذي يحاول مثلاً أن يُفرّق بين مفهوم الانتخاب المعاصر ومفهوم البيعة التراثية، ويُرجّح البيعة التراثية على الانتخاب، بحجة أن «الانتخاب يعني مجرد الموافقة على رئاسة الحاكم، بينما البيعة تعني الموافقة على رئاسته مع التعهد له بمعاونته على الحق، وردعه عن الباطل، في سبيل الله، والوطن، والرعية المسلمة، حتى الموت» («الحرية السياسية في الإسلام»، ص ٥١).

فهل يُعقلُ هذا كلام ؟

هل الانتخاب في الغرب، وبعض بلدان الشرق الآسيوي، هو مجرد الموافقة على رئاسة الحاكم، دون ردعه عن الباطل؟

ومن هو الحاكم الذي لم يُردع عن الباطل.. أليسوا هم الذين بويعوا في العصرين الأموي والعباسي، ومنذ عهد معاوية بن أبي سفيان إلى اليوم؟

ثم أين النص القرآني الصريح والنص النبوي الواضح، الذي يُفرّق بين الانتخاب والبيعة، أو الذي يقول في البيعة ما يقوله الفنجري؟

يقول الفنجري:

الاصطلاح الإسلامي، الذي جاء به القرآن الكريم، أوسع معنى، وأدق دلالة، وأكثر التزاماً، من كلمة الانتخاب التي جاء بها الغرب.. وهل هناك التزام أكثر من قوله تعالى:

إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله.. يد الله فوق أيديهم. فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً (الفتح: ١٠).

لماذا نلجأ إلى لي عنق النصوص المقدسة؟

ولنلاحظ كيف يجري لَيُّ عنق النصوص نحو ما لا تهدف، وما لا تهتف. وهي النصوص التي جاءت لمناسبة معينة ومحدودة، دون أن تكون قانوناً ملزماً لتاريخ سياسي ممتد. إن الله هنا يخاطب رسوله، وأن الكلام عن البيعة لم يكن الكلام عن بيعة الجمهور للحكام، ولكنه بخصوص بيعة المسلمين للرسول على أنه رسول مُنزّه عن الخطأ، وحامل دعوى روحانية، وليس على أساس أنه زعيم أو حاكم سياسي. فلم يكن لأحد الحق في محاسبة الرسول، أو معاقبته، وهو المنزّه عن الخطأ والخطيئة، وفوق حساب البشر، وعقاب الرب.

وكتاب الفنجري المشار إليه، مليء بمثل هذه الشواهد التي اعتاد كثير من المفكرين الإسلاميين السلفيين والليبراليين على لَيّ عنق النصوص نحو معطيات الواقع العربي، والواقع الإنساني المعاصر، بكافة مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكي تتماشى معها قسراً وعَسَفاً، وتحميل الإسلام ما لا يحتمل، وهو غير مطلوب، ولا مرغوب فيه. وهذا ما تنبه إليه بعض الصحابة في صدر الإسلام، وعلى رأسهم الصحابي النبيه، والخليفة الفقيه، عمر بن الخطاب (كان عمر بن الخطاب فقيهاً كذلك، فقد تولى القضاء في عهد أبي بكر) حين قال ما معناه، أن لا تحمّلوا هذا الدين أكثر مما يحتمل.

دور ابن خلدون

كما نلاحظ، أن «مقدمة ابن خلدون» التي وُضعت في القرن الرابع عشر الميلادي، لعبت دوراً كبيراً، في أن تكون إحدى مرجعيات الفكر السياسي اليميني العربي في هذا العصر. ففي هذه المقدمة، يقول ابن خلدون:

كان الناس – لاحظ بأن «الناس» هنا هم العرب، ولا ناس غيرهم. وبذا، فإن نظرية ابن خلدون في العصبية، والحكم، نظرية محلية، لا يصلح تطبيقها إلا على المجتمع العربي فقط – بفطرتهم يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم، يزع بعضهم عن بعض، فلا بُدَّ أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية – وهذا ما هو قائم الآن في معظم أجزاء العالم العربي، حيث تحكم هذه الأجزاء العصبيات القبلية أو العائلية أو الأيديولوجية– وإلا فلن تتم قدرته على ذلك. وهذا التغلب هو الملك. والرياسة سؤدد، وصاحبها متبوع، وليس له عليهم قهر في أحكامه – وهذا غير متوفر أو قائم في العالم العربي الآن. فالكل مقهور بأحكام المنصور– وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر. وصاحب العصبية، إذا بلغ رتبة طلب ما فوقها. فإذا رغب رتبةً السؤدد والإتباع، ووجد السبيل إلى التغلب والقهر موطأً سهلاً، لم يتركه، لأنه مطلوب للنفس. (عبد الرحمن بن خلدون، «المقدمة»، نقلاً عن محمد مرحبا، «من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية»، ص٨١٤).

مرجعية المستغربين في الحرية

أما المفكرون العَلْمانيون الليبراليون (نصر أبو زيد، وعزيز العظمة، ومحمد أركون، وهشام جعيط، والعفيف الأخضر، وهاشم صالح، وغيرهم) والعَلْمانيون الماركسيون (حسين مروة، وصادق العظم، ومحمود العالم، ومهدي عامل، وطيب تيزيني وغيرهم.) فقد استقوا فكرهم ذا المرجعية العربية السلفية، من فكر الخوارج والمعتزلة في الدرجة الأولى، و«إخوان الصفاء وخلان الوفاء» في الدرجة الثانية. ذلك أن فكر هؤلاء، وأولئك، كان يُعدُّ فكر اليسار العربي والإسلامي في العصر الأموي والعباسي، مقارنة بفكر اليمين العربي والإسلامي، المتمثل بفكر أهل السُنّة والحنابلة والأشاعرة.

فأهل السُنّة والشيعة، الذين استقى منهم معظم المفكرين الإسلاميين من سلفيين وليبراليين فكرهم في الحرية السياسية، يقولون معاً ويتفقون، على حصر سُدة الحكم والولاية في قريش، فقط كما تقول السُنّة، وفي آل علي كما تقول الشيعة. ومن هنا، فهم يتحفّظون تجاه الحرية السياسية (للديمقراطية) تحفظاً كبيراً، إلا مَنْ استُثنيَّ منهم، وعلى رأس هؤلاء المستثنيين خالد محمد خالد، الذي كان أكثر المفكرين الإسلاميين الليبراليين حماساً ودعوة للديمقراطية بصراحة ووضوح، على الطريقة الغربية وبالخط العريض، مؤكداً في أكثر من كتاب له ككتاب (الديمقراطية أبداً) و (دفاع عن الديمقراطية) بأن شورى الأمس، هي ديمقراطية اليوم.

نقاش اقتصادي مفتوح وصريح مع الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء

الحلقة السادسة والاخيرة

كاظم حبيب

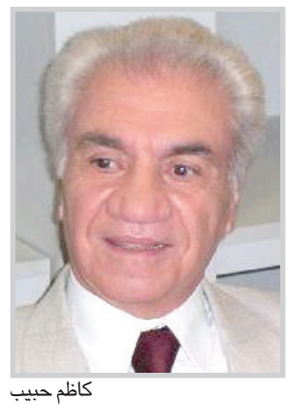

كاظم حبيب

هل من رؤية واقعية للتنمية الصناعية في فكر وسياسة الدكتور برهم صالح؟

سأحاول في هذه الحلقة أن أعالج مسألة واحدة ترتبط بموضوع التصنع والليبرالية الجديدة، برغم وجود الكثير من المسائل الأخرى التي تستوجب النقاش مع الدكتور برهم صالح بسبب جرأته في طرح وجهات نظره والحيوية التي يتحرك ويمارس عمله بها، وكثرة المسائل التي تتوجه اهتماماته لها والتي لا مجال لمعالجتها بمقالات قصيرة وسريعة. وأعد القراء بمناقشتها.

من المعروف إن الأطراف الثلاثة المبشرة والداعية إلى الأخذ بإيديولوجية الليبرالية الجديدة وسياساتها الاقتصادية على صعيد الدول النامية هما المؤسستان الماليتان الدوليتان، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذات النفوذ الكبير في وعلى هاتين المؤسستين. وتسعى هذه الأطراف إلى توقيع اتفاقيات مع الدول الأخرى، ومنها دولة العراق للالتزام ببرنامجها من أجل تقديم المساعدة أو الدعم لها أو إعفائها من بعض الديون التي بذمة الدول النامية. وهذا ما حصل في العراق والذي تجلى في إقناع العراق بتطبيق ما يطلق عليه بـ«برامج وسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي» التي تشمل رؤية محددة التزم بها ونفذها بريمر وواصلها السيد الدكتور برهم صالح في مواقفه وسياساته الاقتصادية ومناقشاته في مجلس الوزراء وفي خطبه المختلفة. وتشمل هذه السياسة كل فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني والسياسات المالية والنقدية والتجارية وتخفيض الإنفاق العام وإيقاف الدعم الحكومي للسلع والخدمات والحد من ارتفاع الأجور مع الرغبة في زيادة ارباح الرأسماليين... الخ، ولكن بشكل خاص رفض وجود قطاع دولة اقتصادي وخصخصة جميع مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية والأخذ المطلق بمبدأ وسياسة التجارة الحرة غير المقيدة بأي قيد حكومي، أي سياسة الباب المفتوح ورفض أي حماية للسلع المنتجة محلياً، سواء أكانت سلعا صناعية أم زراعية أم حرفية. ومثل هذا الموقف يقود في بلد مثل العراق إلى عواقب وخيمة منها: ارتفاع حجم البطالة واستهلاك واسع للدخل القومي دون تحقيق التراكم الرأسمالي وتفاقم التباين في مستوى المعيشة والفجوة الداخلية بين الفئات الاجتماعية واحتمالات التضخم وارتفاع الأسعار غير المنضبط وتراجع جدي في حجم ونفوذ ودور الطبقة الوسطى الصناعية والزراعية والخدمات الإنتاجية، وتعاظم المضاربات في الأسواق المالية وتنامي التناقضات الاجتماعية وتحولها إلى صراعات سياسية وبالتالي إلى نزاعات سياسية لا يعرف الإنسان عواقبها. إن هذه العملية تبقي وجود فئات اجتماعية تعيش على هامش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتفاقم المشكلات التي تتفجر في مثل هذه الأوساط الاجتماعية البائسة والمنسية من جانب الدولة.

وكل المعطيات التي تحت تصرفي والتي تجمعت لدي من خطب ومقالات وتصريحات أدلى بها الأخ الدكتور برهم صالح تشير إلى أن نائب رئيس الوزراء مؤمن إيماناً قاطعاً حتى الآن بهذه الإيديولوجية الرأسمالية المتطرفة، الليبرالية الجديدة، بأشد أشكالها ابتعاداً عن واقع الحياة في الدول النامية وحاجاتها للتنمية الإنتاجية، وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة. ومجرد القبول برفض قوانين وقواعد الحماية الوطنية للإنتاج المحلي من جهة والقبول المطلق بالتجارة الحرة غير المقيدة من جهة ثانية، يعني القول دون أدنى تردد بأن الدكتور برهم صالح ضد التصنيع المحلي وضد البرجوازية الصناعية ولكنه إلى جانب البرجوازية التجارية التي تعتمد على الاستيراد وعلى إبقاء الاقتصاد الوطني العراقي ومنه اقتصاد إقليم كُردستان العراق، شاء ذلك أم أبى وأدرك ذلك أم لم يدركه، في حالة من التخلف والتبعية واستهلاك الدخل القومي دون تحقيق تعظيم الثروة الوطنية على أسس سياسة عقلانية واعية.

كلنا يعرف، حتى إن لم يكن الإنسان اقتصادياً، بأن الصناعة والزراعة في أي بلد من البلدان هي عصب الحياة النابض، وهي القادرة على خلق فرص عمل جديدة ومنشآت اقتصادية مكملة جديدة وتراكم الثروة الوطنية وإنتاج الدخل القومي وتنويعه وزيادة الأجور المدفوعة وتحسين السيولة النقدية وتقليص الاستيراد والاحتفاظ بقسط من إيرادات النفط لصالح التثمير الإنتاجي. وأن بلداً مثل العراق يملك الثروة النفطية والموارد المالية، يكون في مقدوره أن يطور سلسلة طويلة من الصناعات المحلية باستخدام الأموال العامة أموال الدولة النفطية لصالح التنمية الزراعية والصناعية لا في مجال البنية التحتية، ومنها الري والبزل والطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب والنقل والتعليم العام والمهني ومراكز البحث العلمي النظري والتطبيقي والصحة..الخ فحسب، بل وفي التنمية الصناعية والزراعية في قطاع للدولة، إضافة إلى تنشيط القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير مستلزمات مشاركته في التنمية.

لا يختلف إثنان في واقع أن السادة، الدكتور برهم صالح، نائب رئيس الوزراء، والدكتور علي بابان، وزير التخطيط، والاستاذ فوزي حريري، وزير الصناعة، كلهم من ملتزمي اقتصاد السوق الحر، وأنهم يسعون إلى تكريس هذا الاتجاه في الإقتصاد العراقي، ومنه اقتصاد كُردستان، كما أن نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الإقليم، يشترك معهم في التزام اقتصاد السوق الحر أيضاً. ولكن نجد تبايناً واضحاً حتى الآن بين الدكتور برهم صالح وبين عضوي الحكومة العراقية الاتحادية في الموقف من التصنيع ومن بعض التفاصيل المهمة. يقول وزير الصناعة في إجابته عن بعض الأسئلة التي وجهت له ما يلي:

«يمكن لي أن أعزو السبب الرئيس إلى غياب الخطة الاقتصادية الشاملة خلال فترة ما بعد التغيير في عام ٢٠٠٣ حتى الآن، وأقول إن الصناعة لم تكن حاضرة في أذهان الحكومات السابقة منذ مجلس الحكم مروراً بالحكومات الانتقالية لتفعيل القطاع الصناعي بمليار دولار، ماذا عن هذه التقديرات؟ أؤكد ان حاجة الصناعة العراقية تتجاوز هذه التقديرات لتصل الى اكثر من ١,٥ مليار دولار وعلى مدى سنتين وعن طريق الاستثمار وفق خطة لتفعيل الشركات والمعامل وتوسيع القدرات الانتاجية وصولا الى ناتج الطاقات التصميمية». كما كنت قد أشرت في حلقة سابقة إلى موقف وزير التخطيط الإيجابي من الصناعة الوطنية والإنتاج المحلي بشكل عام.

إن المسألة لا ترتبط برغبتنا أو عدم رغبتنا بالقطاع الخاص، بل ترتبط بمدى قدرة الدولة على توفير المناخات والمستلزمات والمحفزات المناسبة لتنشيط توجه أصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب صوب التثمير الإنتاجي في الصناعة والزراعة وفي القطاعات الخدمية، وبشكل خاص موضوع الأمن والاستقرار السياسي والبنية التحتية. ومهما عقدت من مؤتمرات دولية في بريطانيا أو في دول أخرى لإقناعهم بالاستثمار في العراق، فأن الاستجابة ستبقى في الحد الأدنى ما لم يتم توفير الضمان الأمني والمحفزات الأخرى.

إن الحديث عن أهمية القطاع الخاص لا يختلف فيها اثنان، ولكن السؤال: كيف يتم ذلك؟ علماً بأن الجهود المبذولة لهذا الغرض نادرة حقاً. ووفق تصريح رئيس اتحاد الصناعات العراقي فأن ٩٠٪ من المنشآت الصناعية متوقفة عن العمل ولم تبذل الجهود لإعادة العمل بها، في حين أن ال ١٠٪ تعمل بفعل المبادرة الذاتية. وهنا يفترض أن نتساءل عن دور الحكومة لدعم القطاع الخاص.

برهم صالح

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com